لم يتضح حتى مساء أمس الجمعة مسار الوضع السياسي في أفغانستان، مع عدم إعلان حركة «طالبان» عن الحكومة الجديدة التي يترقبها العالم، في ظل دعوات لأن تكون شاملة، وذلك فيما تستعر حدة المواجهات في وادي بانشير بين الحركة وجبهة المقاومة المناوئة لها

«طالبان» تحت الضغوط لإعلان حكومتها

مطالبات دولية بسلطة تشمل الجميع ومعارك بانشير تستعر

للحديث تتمة...

لا شريك لمخرجات قمة القاهرة

نضال محمد وتد

على الرغم من تأكيد المشاركين في قمة القاهرة، الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، أنه لا بديل عن حل الدولتين، ولا استقرار أو أمناً إقليمياً أو عالمياً من دون إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، إلا أن مخرجات القمة الثلاثية، إذا اعتبرنا البيان الصادر في ختامها معبراً عنها، ستبقى كسابقاتها من المخرجات والقرارات؛ مجرد حبر على ورق، وذلك لسبب بسيط، هو عدم وجود شريك إسرائيلي يقبل بهذه الخرجات، ولا حتى بأقل منها. ويكفي في هذا السياق التذكير بتصريحات رئيس الحكومة الإسرائيلية، نفتالي بينت، عشية لقائه بالرئيس الأميركي جو بايدن، عندما أعلن في مقابلته مع صحيفة «نيويورك تايمز» أنه «لن يكون هناك ضم ولا عملية سياسية ولا مفاوضات مع الفلسطينيين»، لتأكيد موقف الرفض الإسرائيلي لأي تحريك للملف الفلسطيني خارج حدود تثبيت الأمن للإسرائيليين، عبر تعزيز التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية.

هذه المواقف عاد وأكدها أيضاً وزير الأمن الإسرائيلي الجنرال بني غانتس، بعد أيام من لقائه بعباس. وتحديداً عشية انعقاد القمة، عندما قال إن لقاءه برئيس السلطة الفلسطينية كان آني الطابع. كذلك، وعندما ألح وزير خارجية الاحتلال يئير لبيد، إلى أنه عند تسلمه رئاسة الحكومة بموجب اتفاقية التناوب مع بينت، فإن المنطقة قد تشهد محاولات لتحريك وإطلاق عملية سياسية، قطعت وزيرة الداخلية الإسرائيلية، أيليت شاكيد، الطريق عليه، لتعلن أن أي تحرك من هذا القبيل، سيقود إلى تفكيك الحكومة الحالية وإسقاطها. هذه المعطيات كلها معروفة للزعماء الثلاثة. ومع ذلك فقد تحدّث بيان القاهرة في بنده الثالث عن البحث في سبل إحياء عملية السلام، بالقول: «وَكَّد القادة المسؤولون في الدول الثلاث للعمل معاً من أجل بلورة تصوّر لتفعيل الجهود الرامية لاستئناف المفاوضات، والعمل مع الأشقاء، والشركاء لإحياء عملية السلام وفقاً للمرجعيات المعتمدة». ويثير هذا تساؤلاً كبيراً؛ عن أي مرجعية معتمدة يتم الحديث؟ ومن هم الشركاء للعملية التفاوضية والسلمية إذا كانت إسرائيل، الطرف الرئيسي الآخر في المعادلة، ترفض فكرة حل الدولتين، جملةً وتفصيلاً؟

تظاهرة أمام القصر الرئاسي للمطالبة بإشراك النساء بالحكومة (فرانس برس)

كابول ـ **العربي الجديد**

مع مرور المزيد من الوقت على سيطرة حركة «طالبان» على أفغانستان، تتكثف الضغوط عليها للإعلان عن حكومة، مع ربط مختلف الدول الغربية تعاونها مع الحركة بتشكيل سلطة شاملة لمختلف الأطراف الأفغانية. وبعدما كانت التوقعات تشير إلى إمكان إعلان الحركة عن الحكومة الجديدة أمس الجمعة، انتهى اليوم من دون اتضاح صورة السلطة، وذلك مع تسريبات عن أن رئيس المكتب السياسي للحركة الملا عبد الغني برادر سيقود الحكومة التي يمكن الكشف عنها اليوم السبت. في هذا الوقت، تستعر المعارك في وادي بانشير بين «طالبان» وجبهة المقاومة بعد وصول المفاوضات بين الطرفين إلى طريق مسدود.

وبعدما كانت مصادر مقربة من «طالبان» قد أشارت الخميس إلى أن تشكيل الحكومة الجديدة قد يعلن أمس الجمعة بعد الصلاة، نقلت وكالة «فرانس برس» عن متحدث باسم الحركة أنه لا يجب توقع أي تطور حول الحكومة قبل اليوم السبت. وفي السياق، نقلت وكالة «رويترز» عن مصادر في «طالبان» أن رئيس المكتب السياسي للحركة الملا عبد الغني برادر سيقود الحكومة الأفغانية التي سيعلن عنها قريباً. وذكرت المصادر أن الملا محمد يعقوب، ابن مؤسس الحركة الراحل الملا عمر، وشير محمد عباس ستانيكزاي، سيتولّيان منصبين مهمين في الحكومة. وقال مسؤول في الحركة لـ«رويترز»: «وصل جميع القادة الكبار إلى كابول حيث باتت الاستعدادات لإعلان الحكومة الجديدة في مراحلها الأخيرة». وصرح مسؤول آخر من طالبان بأن هبة الله أخوند زاده، الزعيم الديني للحركة، سيركز على الأمور الدينية والحكم في إطار الشريعة الإسلامية.

ومع ترقب الحكومة الجديدة، تتزايد الضغوط الداخلية والخارجية على «طالبان». وتجمّع عشرات المتظاهرين أمس خارج القصر الرئاسي في كابول لمطالبة قيادة «طالبان» بدعم حقوق المرأة وإشراك النساء في الحكومة المقبلة. وعند إحدى البوابات، حملت نساء أوراقاً مطبوعة تحت على «حكومة بطولية بمشاركة النساء». وردد المتظاهرون هتافات تطالب بحقوق الإنسان وترفض العودة إلى الماضي.

خارجياً، قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إنه يأمل أن تتصرف «طالبان» بطريقة «متحضرة» في أفغانستان، كي يتمكن المجتمع الدولي من الحفاظ على علاقات دبلوماسية مع كابول. وقال بوتين خلال جلسة عامة لمنتدى الشرق الاقتصادي في مدينة فلاديفوستوك أمس إن «روسيا مهتمة بعدم تفكك أفغانستان. إذا حصل هذا، لن يكون هناك أي طرف للتفاوض معه». وأضاف «كلما أسرعت طالبان في الانضمام لأسرة الشعوب المتحضرة، إذا جاز التعبير، سيكون من الأسهل التواصل معها والتأثير عليها نوعاً ما وطرح أسئلة».

كذلك أكّد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن هناك فرصاً لحل المسائل العالقة في أفغانستان بالطرق السلمية، موضحاً أن «الحل السياسي يجب أن يشمل التوافق بين البشتون ممثلين بطالبان، والطاجيك والأوزبك والهزارة». وأعرب عن أمله بعودة المحادثات بين «طالبان» والأفغان الطاجيك في ولاية بانشير. وأكد أن روسيا على تواصل مع كافة القوى السياسية في أفغانستان، وبينها «طالبان». من جهته، قال وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب إن بريطانيا لن تعترف بحكومة «طالبان» الجديدة في كابول، لكن سيتعين على لندن التعامل مع الواقع الجديد في أفغانستان، مضيفاً أنها لا تريد أن تشهد أنهيار النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. وقال راب خلال زيارة إلى باكستان أمس «قطعت طالبان سلسلة من التعهدات، بعضها إيجابي على مستوى الكلمات. نحن في حاجة لاختبارها ومعرفة إن كانت ستترجم إلى أفعال».

> الملا عبد الغني برادر سيقود الحكومة الجديدة
>
> روسيا على تواصل مع كافة القوى الافغانية وبينها «طالبان»

بالتوازي، قررت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التنسيق للحفاظ على وجود أوروبي في كابول، إذا «سمحت الظروف الأمنية بذلك»، كما قال وزير خارجية التكتل جوزيب بوريل. وأوضح بوريل للصحافة بعد اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في سلوفينيا «قررنا العمل بطريقة منسّقة لتوحيد اتصالاتنا مع طالبان، بما في ذلك الحفاظ على وجود لنا في كابول... إذا سمحت الظروف الأمنية بذلك»، مضيفاً أن الهدف هو السماح باستمرار عمليات إجلاء الراغبين في مغادرة أفغانستان.

وكان البيت الأبيض قد أكد أن الولايات المتحدة لا تدرس في الوقت الحالي مسألة تخفيف العقوبات المفروضة على «طالبان». وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض، جين بساكي، خلال مؤتمر صحافي مساء الخميس: «يجب ألا يعتقد أحد أننا ندرس في الوقت الراهن تخفيف العقوبات على طالبان، هذا الأمر لا يجري بحثه بشكل نشط ونحن لا نسعى إلى ذلك». على الصعيد العسكري، نشبت مواجهات جديدة في وادي بانشير بين قوات «طالبان» وجبهة المقاومة التي يقودها أحمد مسعود. وأعلنت المقاومة أمس حصول قتال «عنيف» ضد مقاتلي الحركة الذين يحاصرون وادي بانشير. وقال علي ميسم نظري، وهو متحدث باسم جبهة المقاومة، «هناك قتال عنيف في بانشير». وأضاف «مسعود مشغول في الدفاع عن الوادي»، في إشارة إلى أحمد مسعود نجل القائد أحمد شاه مسعود، الذي يقود الجبهة. وأفادت الجبهة عن خسائر كبيرة في صفوف «طالبان»، مؤكدة أنها صدت الهجوم. في المقابل ذكرت حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي موالية لـ«طالبان» أن 31 من مقاتلي بانشير قتلوا.

في هذا الوقت، تتواصل الجهود لإعادة تشغيل مطار كابول. ووصل مبعوث وزير الخارجية القطري لمكافحة الإرهاب وحل النزاعات، مطلق القحطاني، أمس إلى مطار كابول على متن طائرة قطرية، هي الثالثة التي تهبط في المطار في غضون يومين، تحمل فنيين وأجهزة وآليات تساعد في تحسين وضع المطار وإعادة تشغيله. وقال القحطاني لقناة «الجزيرة» إن الجهود القطرية لتشغيل مطار كابول مستمرة، وإنه يأمل في فتح ممرات إنسانية خلال 24 أو 48 ساعة من أجل دخول المساعدات الإنسانية ودخول مزيد من الطائرات إلى مطار كابول والمطارات الأخرى في أفغانستان. وأضاف أن الجهود القطرية تتصف بالدرجة الأولى على ضمان سلامة وأمن الملاحة الجوية في أفغانستان، وأن الفنيين والخبراء القطريين بذلوا جهداً كبيراً خلال اليومين الماضيين «ولا يزال العمل مستمراً وستظهر نتائجه بعد أن نرى طائرات تنزل في المطار». وأكد أن هذه الجهود تسعى أيضاً إلى ضمان حرية التنقل والسفر لمن أراد من الأجانب أو الأفغان الذين لديهم الوثائق اللازمة لذلك.

وقال «لا تزال أمامنا تحديات لوجستية وفنية؛ قمنا بإصلاح كثير من هذه الأمور، ولا يزال العمل مستمراً لإصلاح الباقي». وفي السياق، أعلنت شركة طيران أفغانية أولى هي «أريانا للخطوط الجوية الأفغانية» أمس أنها تلقت الضوء الأخضر لاستئناف رحلاتها الداخلية.

> قالت إثيوبيا أخيرا إنها لن تكترث أبداً للضغوط

سد النهضة: تحرك مصري لمنع تراجع السودان

تسعى القاهرة للسيطرة على موقف السودان الذي تراه متغيراً في أزمة سدّ النهضة، معولة على تبدل بموقف الدول المؤثرة في الأزمة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية خاصة، عن تحركات من قبل القاهرة، للسيطرة على الموقف السوداني الذي تراه متراجعاً بشأن ملف أزمة سدّ النهضة الإثيوبي. وبحسب المصادر، التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإن الحكومة السودانية بقيادة عبد الله حمدوك نجحت أخيراً في انتزاع فرصة من المكون العسكري في مجلس السيادة السوداني، لإعادة ترتيب العلاقة مع إثيوبيا بشأن السد، بالشكل الذي يضمن أكبر استفادة للخرطوم، وهو ما يعني إضعاف الموقف المصري في أي مفاوضات مقبلة. وأوضحت المصادر أنه «بعد إتمام إثيوبيا الملء الثاني للسد في شهر يوليو/تموز الماضي، تصاعد توجّه داخل الحكومة السودانية يقوده رئيس الوزراء نفسه، للتوصل إلى حلّ أحادي مع أديس أبابا يؤمن مصالح الخرطوم، باعتبار أن إنجاز وتشغيل السدّ بات أمراً واقعاً، في ظلّ نجاح السياسة الإثيوبية بإدارة الملف لصالحها في أكثر من اتجاه».

وأشارت المصادر إلى أن ملامح التوجه السوداني الجديد، تتمثل في فتح قنوات مع إثيوبيا لحلّ الجزئية الخاصة بتبادل البيانات والمعلومات بشأن تشغيل السد، عبر آلية محكمة ودائمة، بالطريقة التي لا تسبب أضراراً للسودان، في مقابل حصول الخرطوم على امتيازات بشأن الحصول على كهرباء السد. وقالت المصادر إن المساعي المصرية تضمنت اتصالات رفيعة بين قادة ومسؤولي البلدين، مُضيفة أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي تواصل مع رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان، للتباحث حول الأمر، قبل أن يكلف رئيس جهاز الاستخبارات العامة اللواء عباس كامل، بزيارة إلى الخرطوم يوم الإثنين الماضي.

وفي الوقت الذي كشفت فيه المصادر عن صدور تعليمات جديدة لوسائل الإعلام وكبار الكتّاب، بعدم التطرق إلى أزمة السد في الوقت الراهن، بسبب الموقف المتعثر في القضية، قالت إن اللواء عباس كامل أطلع المسؤولين في الخرطوم على خطة تحرك مصرية جديدة خلال الفترة المقبلة، يستلزم نجاحها استمرار الوحدة في الموقف بين البلدين، مؤكداً للمسؤولين في الخرطوم أن تلك الخطة تضمن مكاسب متعددة للسودان، ليس في ملف السد فقط، ولكن في أزمته أيضاً مع أديس أبابا بشأن منطقة الفشقة الحدودية. وأوضحت المصادر أن القاهرة تعوّل خلال الفترة القريبة المقبلة على تغيير مواقف بعض القوى المؤثرة على الساحة، في ضوء تطور مواقف تلك القوى مع مصر في إطار المصالح المتبادلة بشأن ملفات إقليمية ودولية عدة. ولفتت إلى أن الشغل الشاغل للقاهرة حالياً، هو ضمان استمرار الموقف السوداني الداعم لها، ووحدة التحرك بين البلدين بشأن الأزمة.

وقام عباس كامل، بزيارة مفاجئة إلى الخرطوم، الإثنين الماضي، استغرقت بضع ساعات. وبحث كامل مع المسؤولين السودانيين، آخر تطورات سد النهضة، بعد توقف المفاوضات الخاصة بالسد، وعدم صدور قرار أو بيان داعم للسودان من مجلس الأمن الدولي في جلسة عقدت في أغسطس/آب الماضي، وتنفيذ إثيوبيا للمرحلة الثانية لملء السد بصورة أحادية. وحمل كامل خلال الزيارة رسالة من السيسي للبرهان، قبل أن يلتقي مدير الاستخبارات السودانية، الفريق جمال عبد المجيد. في غضون ذلك، استبق وكيل وزارة الخارجية السودانية، محمد شريف عبد الله، اجتماعات مرتقبة مع روسيا، برسالة خطية بعث بها إلى نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف. وينتظر أن تنعقد الدورة التاسعة للجنة التشاور السياسي بين وزارتي الخارجية السودانية والروسية في موسكو خلال سبتمبر/أيلول الحالي. وجاء في الرسالة، أن «المفاوضات الثلاثية بين الخرطوم والقاهرة وأديس أبابا وصلت إلى طريق مسدود بسبب تعنت الأخيرة». وتحدث المسؤول السوداني عن تفعيل المقترح المقدم من بلاده، والذي أيّدته مصر، والقاضي بتشكيل وساطة رباعية تقودها الكونغو بصفتها رئيس الدورة الحالية للاتحاد الأفريقي، وبمشاركة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وكانت الخارجية الإثيوبية أكدت قبل أيام أن أديس أبابا تنتظر دعوة الكونغو لمواصلة استئناف المفاوضات، مشيرة إلى أنها لن تكترث للضغوط، وأن الضغوط الأميركية تراجعت بعد نجاح عملية الملء الثاني للبحيرة السد. في مقابل ذلك، قال حمدوك إن بلاده «تقدر جهود القيادات الجزائرية في المبادرة التي تقدمت بها لحلّ الأزمة»، محذراً من أن «السودان معرض للخطر الأكبر إذا حدث أي شيء لسد النهضة».

شرق غرب

أميركا باقية في العراق

قال مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى، جوي هود (الصورة)، الخميس، إن بلاده ستبقى في العراق على مستوى عسكري ودبلوماسي ومالي، مؤكداً على أهمية هذا البلد للأمن القومي الأميركي. وأشار هود، في مقابلة تلفزيونية، إلى أن بلاده تتحاور مع الأطراف

المعنية في العراق، لمواجهة «العدو الرئيسي» المتمثل في «داعش»، موضحاً أن واشنطن تتطلع إلى إجراء انتخابات تشريعية جيّدة بالعراق، في 10 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل.

(العربي الجديد)

مقتل قياديين في «الكردستاني» بعملية تركية

أكدت مصادر أمنية تركية، أمس الجمعة، نجاح جهاز الاستخبارات التركية في تحييد 3 قياديين من حزب العمال الكردستاني، الذي تصنفه أنقرة منظمة إرهابية، وذلك في عملية نفّذها شمالي العراق. وذكرت المصادر أن العملية أسفرت عن تحييد 3 قياديين مسؤولين عن أنشطة «الكردستاني»، في مناطق غارا وقنديل وسنجار.

(الأناضول)

«العفو الدولية» تطالب الجزائر بالإفراج عن ناشط

طالبت منظمة العفو الدولية، أمس الجمعة، السلطات الجزائرية، بإطلاق سراح الناشط الجزائري سليمان بوحفص، فوراً، محملة تونس أيضاً المسؤولية عن مصيره. ويحمل بوحفص صفة لاجئ من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تونس. وطالبت المنظمة بالسماح له بمغادرة الجزائر، بعدما سلّمته تونس للقضاء الجزائري الذي يلاحقه بتهم «الإرهاب»، داعية أيضاً السلطات التونسية إلى «إجراء تحقيقات شاملة في ملابسات إعادته القسرية إلى الجزائر».

(العربي الجديد)

العمادي في غزة لبحث المنحة القطرية

قام رئيس اللجنة القطرية لإعادة إعمار قطاع غزة، السفير محمد العمادي، أمس الجمعة، بزيارة غزة، وهي الأولى له بعد توقيع

مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة، في شهر أغسطس/آب الماضي، لصرف المنحة القطرية للأسر المحتاجة في القطاع. وتقوم مذكرة التفاهم على صرف المساعدات النقدية للمستفيدين من خلال الأمم المتحدة وعبر برنامج الغذاء العالمي التابع لها، حيث ستتقاضى نحو 100 ألف أسرة في محافظات القطاع المساعدات شهرياً، بواقع مائة دولار لكل أسرة.

(العربي الجديد)

تايوان تبقي على التوتر بين ليتوانيا والصين

استدعت ليتوانيا، أمس الجمعة، سفيرتها لدى الصين، ديانا ميكيفيسين، بعد قرارها في يوليو/ تموز الماضي، السماح لتايوان بفتح مكتب لها في العاصمة فيلنيوس. وقالت الخارجية الليتوانية، إن ميكيفيسين استدعيت من بكين لمشاورات بعد مطالبة بكين ليتوانيا بـ«تصحيح قرارها»، مؤكدة أنها تحترم مبدأ «صين واحدة»، إلا أنها مستعدة لتطوير علاقات ذات منفعة متبادلة مع تايوان، على غرار ما تفعله دول أخرى.

(أسوشييتد برس)

تهدئة الشرق الأوسط: مواجهة الأزمات الاقتصادية أولوية

لا تنفصل اللقاءات ومشاورات التهدئة بين مصر والإمارات والسعودية من جهة، وتركيا من جهة أخرى، عن الظروف والعوامل الاقتصادية التي باتت تجبر هذه الدول على تخطي الخلافات السياسية

الفاهرة ـ **العربي الجديد**

قالت مصادر دبلوماسية مصرية، لـ«العربي الجديد»، إن إعادة تبادل السفراء بين مصر وتركيا، خلال الفترة المقبلة، ستتوقف على نتيجة المفاوضات الاستكشافية الجارية، والتي ستستقبل أنقرة ثاني جولاتها، بين أعضاء اللجنة المشتركة المشكلة من مسؤولين في وزارتي خارجية البلدين، وذلك يومي 7 و8 سبتمبر/أيلول الحالي. وحول إمكانية التوصل إلى اتفاق في وقت قريب بين البلدين بشأن ترسيم الحدود البحرية، أوضحت المصادر أن «ذلك الأمر سابق لأوانه»، مشيرة إلى أنّ القاهرة ستتريث قبل الإقدام على تلك الخطوة، خصوصاً أنها ستعيد ترتيب الأوراق بالكامل في منطقة شرق المتوسط، ويجب أن يكون لدى صانع القرار في مصر اقتناع بصدق توجهات الجانب التركي، وعدم توظيف تلك الاتفاقية، في حال توقيعها، في الإضرار بالمصالح المصرية، أو التسبب في أضرار بالغة لدول صديقة وحليفة.

يترأس لوزا وفد مصر في الجولة الثانية من المحادثات بين مصر وتركيا (خالد دسوقي/فرانس برس)

انفتاح مصري

وأوضحت المصادر أن هناك رغبة مصرية حقيقية في إنهاء التوتر مع تركيا، وأن الأمر لا يأتي في إطار المناورات التكتيكية، مؤكدة أن القاهرة منفتحة على إعادة العلاقات مع أنقرة على المستويات كافة خلال الفترة المقبلة، شرط أن يبادل الجانب التركي المصريين التوقيت والنوايا الصادقة نفسها. وقالت المصادر إن هناك دعماً رفيع المستوى لإنجاح مشاورات التهدئة مع تركيا، من أجل الانتقال سريعاً إلى المرحلة التالية على صعيد تطبيع العلاقات، والتي ستتخللها لقاءات بين قيادة البلدين وعودة السفراء، بالإضافة إلى التنسيق العسكري، وقبل ذلك كله، توسيع مساحات التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين.

وبحسب المصادر، فإن «أكثر ما يشغل صانع القرار المصري هو جدية الجانب التركي وصدقه في التعامل مع ملف المعارضين المصريين الموجودين على الأراضي التركية»، مشيرة إلى أن «الخطوات التي أقدمت عليها أنقرة حتى الآن في هذا الملف مطمئنة بعض الشيء، ولكن هناك خشية من أن تكون مجرد تكتيك ومناورة فقط».

تسكين الملفات الملتهبة

وحول تتابع التغيرات التي تشهدها المنطقة، ولا سيما المساعي لإنهاء الخلافات بين مصر والسعودية والإمارات من جهة، وتركيا من جهة أخرى، قالت المصادر إن التغيرات على مستوى الإدارة الأميركية ساهمت بدرجة كبيرة في تلك التطورات التي تشهدها المنطقة، في وقت كان هناك تعويل من جانب الرياض وأبوظبي والقاهرة على الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب. الأمر الآخر الذي ساعد في دفع الدول الأربع على تجاوز خلافاتها البينية، وفق المصادر، هو الظرف العالمي الذي أدى إلى تبني كافة الاقتصادات الكبرى، في وقت تبني فيه الأنظمة في الدول الأربع كافة توجهاتها وخططها المستقبلية على الملفات الاقتصادية. فتركيا على سبيل المثال مقبلة على انتخابات رئاسية في وقت تعاني فيه الليرة من هبوط حاد لعبت فيه القطيعة مع الخليج دوراً كبيراً، والصراعات السياسية التي دخلها النظام الحالي هناك.

واستطردت المصادر: «الأمر نفسه بالنسبة للإمارات والسعودية، وبالتبعية مصر، إذ لا يوجد اقتصاد في الفترة الراهنة يمكنه تحمّل تبعات أي خلافات سياسية تضاف تبعاتها إلى الظرف العالمي الذي خلّفته جائحة كورونا، لذلك كان لزاماً على الجميع أن يعيدوا ترتيب أوراقهم سريعاً وبتغاضوا عن الخلافات». واوضحت المصادر أنه «لا يمكن القول إن هناك علاقات تحالف جديدة ستنشأ بناء على حركة المشاورات الجارية في الاتجاهات كافة، ولكن حتى الآن، يمكن توصيف الوضع بأنه أقرب إلى عملية تسكين للملفات الملتهبة، ووقف التحركات العدائية الفعلية من قبل جميع الأطراف تجاه بعضهم البعض». وأضافت «يمكن القول إنها محاولة لالتقاط الأنفاس وترتيب البيت من الداخل، قد تسفر عن سلام دائم، خصوصاً أن كل طرف له مصلحة عند الطرف الآخر، فتركيا تحتاج مساعدة مصر في ملف شرق المتوسط، والقاهرة تحتاج أنقرة في ملفي سد النهضة وليبيا، وتركيا في حاجة لاستثمارات الخليج لإقالة عثرة اقتصادها، وهكذا».

لقاءات ومحادثات

وكانت وزارة الخارجية المصرية أعلنت، في بيان الثلاثاء الماضي، أن نائب وزير الخارجية المصري السفير حمدي لوزا سيزور أنقرة يومي 7 و8 سبتمبر/ أيلول الحالي، لإجراء الجولة الثانية من المحادثات الاستكشافية بين مصر وتركيا. وقالت الخارجية المصرية إن هذه الجولة ينتظر أن تتناول العلاقات الثنائية بين الطرفين، فضلاً عن عدد من الملفات الإقليمية، من جهته، علّق أنور قرقاش، مستشار الرئيس الإماراتي خليفة بن زايد للشؤون الدبلوماسية، على اتصال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بولي عهد أبوظبي محمد بن زايد الذي تم الإثنين الماضي، بالقول إنه «كان إيجابياً وودياً للغاية، لا سيما أنه استند إلى مرحلة جديدة تسعى فيها الإمارات إلى بناء الجسور وتعظيم القواسم والعمل المشترك مع الأصدقاء والأشقاء، لضمان عقود مقبلة من الاستقرار الإقليمي والازدهار لجميع شعوب ودول المنطقة».

وكانت وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية قد ذكرت أن الاتصال بحث «العلاقات الثنائية والسبل الكفيلة بتعزيزها وتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما الصديقين»، مشيرة إلى أن بن زايد وأردوغان تبادلا وجهات النظر في «عدد من القضايا والملفات الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك». وكان مستشار الأمن القومي في الإمارات طحنون بن زايد آل نهيان قد أجرى زيارة إلى تركيا في منتصف أغسطس/آب الماضي، والتقى خلالها أردوغان.

في غضون ذلك، شارك وزير الخارجية المصري سامح شكري في مؤتمر وزراء خارجية دول جوار ليبيا، الذي استضافته الجزائر يومي الاثنين والثلاثاء الماضيين، وبحث الملف الليبي، الذي يعد ملفاً مشتبكاً بين كل من مصر والإمارات والسعودية وتركيا. وأكد شكري خلال المؤتمر موقف بلاده تجاه تعزيز بُنية الأمن والاستقرار في ليبيا، وتغليب الحلول السياسية في إطار الحفاظ على وحدة ليبيا ومؤسساتها الوطنية، وصولاً إلى تحقيق تسوية شاملة تراعي كافة جوانب القضية الليبية. وشدد شكري على ضرورة الإسراع في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة في إطار الاستعداد لإجراء الاستحقاق الانتخابي في موعده المقرر يوم 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل، إعمالاً بما اتفق عليه الليبيون في خريطة الطريق، وبما يؤدي إلى إجراء انتخابات شاملة وذات مصداقية، تُنهي الفترة الانتقالية وتضع حداً لحالة الانقسام الليبي، وذلك بهدف تدشين مرحلة جديدة تلتئم فيها مؤسسات الدولة على نحو يُلبي طموحات الشعب الليبي، ويعلي من مصلحته الوطنية بمنأى عن أي مصالح ضيقة.

ميثاق لمنتدى الغاز

صادق الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي (الصورة)، الخميس، على ميثاق منتدى غاز شرق المتوسط. وكان الميثاق وُقّع في القاهرة في 21 سبتمبر/أيلول الحالي، من قبل

مصر والأردن وإسرائيل وقبرص واليونان وإيطاليا وفلسطين، في إطار اطلاف منتدى غاز شرق المتوسط كمنظمة إقليمية. ويهدف المنتدى الى «احترام حقوق الاعضاء في ما يتعلق بمواردهم من الغاز الطبيعي، والتعاون لادارة عملية تطوير مستدامة وواعية بالبعد البيئي».

تقرير

تعود الانتقادات إلى ظاهرة «العائلات الانتخابية»، في المغرب، التي يترشح العديد من أفرادها في مختلف الدوائر، في تخطٍ لمفهوم الكفاءة لمصلحة القرابة. وتتصاعد الانتقادات عشية الانتخابات المقررة يوم الأربعاء المقبل، وسط شكوك بتجاوز مفاهيم النزاهة والمنافسة

الانتخابات المغربية

«العائلات السياسية» وقود للتشكيك بالعملية

تنظم الانتخابات يوم الأربعاء المقبل (فرانس برس)

الرباط ـ **عادل نجدي**

مع دخول الحملة الانتخابية للاستحقاقات التشريعية والجهوية والبلدية المغربية المقررة يوم الأربعاء المقبل، طفت على سطح المشهد الانتخابي في البلاد ظاهرة «العائلات الانتخابية»، بعدما تشكّلت اللوائح الانتخابية في عدد من الدوائر من أفراد العائلة الواحدة، عوضاً عن إتاحة الفرصة لأعضاء آخرين. وفي الوقت الذي تطرح فيه الانتخابات البلدية والجهوية والتشريعية المتزامنة في المغرب تحديات عدة على الفاعلين السياسيين، أثار ترشيح بعض السياسيين في البلاد لأبنائهم وأقاربهم في القوائم الانتخابية، انتقادات واسعة، كما طرح أكثر من علامة استفهام حول مدى احترام معايير النزاهة والكفاءة والمنافسة الشريفة عوض معايير النسب والجاه والارتباط العائلي والولاءات الشخصية.

وهي ليست المرّة الأولى التي تبرز فيها على الساحة السياسية في المغرب ظاهرة «العائلات الانتخابية»، التي تدخل غمار التنافس من أجل الظفر بمقاعد الجماعات والجهات والبرلمان، إذ عرفت أول انتخابات نُظمت في المغرب عام 1963 استعانة الدولة بعائلات «الأعيان» (الوجهاء) من أجل تثبيت نفوذ الأحزاب التي خلقتها في مواجهة الأحزاب الوطنية. لاحقاً، انتقلت الظاهرة إلى الأحزاب الوطنية بدورها، بعدما رأت في العائلات الانتخابية عاملاً مساعداً على تغطية المساحة الانتخابية وتعزيز حضورها في المشهد المجتمعي.

> أعلن حميد شباط وزوجته وابنته وزوجها ترشحهم

> يصف المراقبون ترشيح عائلات بكاملها باوليغارشية عائلوقراطية

ومع دخول مرحلة العد العكسي للحسم في الانتخابات، بدا لافتاً دخول عائلات سياسية غمار التنافس من أجل الظفر بمقاعد البلديات والجهات ومجلس النواب. وأبرز هذه العائلات عائلة الأمين العام السابق لحزب «الاستقلال» حميد شباط، الذي يقود هذه المرة قائمة حزب «جبهة القوى الديمقراطية» بدائرة زواغة في فاس (وسط المغرب)، إلى جانب زوجته فاطمة طارق التي ترشحت على رأس اللائحة النسائية بالدائرة نفسها. ولم يقتصر الأمر على الأب والزوجة، وإنما تعداه إلى نجليهما نوفل شباط، الذي ظفر برئاسة لائحة «جبهة القوى الديمقراطية» للانتخابات التشريعية في دائرة برارحة بإقليم (محافظة) تازة، في وقت جاءت فيه نجلتهما ريم شباط على رأس لائحة الحزب الجهوية، يليها مباشرة زوجها ملوك العلوي لفضيلي. عائلة ولد الرشيد، التي تعتبر من أبرز العائلات الانتخابية في الصحراء، ستكون حاضرة بقوة في الانتخابات المقبلة، إذ سيقود مولاي حمدي ولد الرشيد، عضو اللجنة التنفيذية لحزب «الاستقلال»، لائحتي الحزب في الانتخابات التشريعية والجماعية في العيون (كبرى حواضر الصحراء)، متبوعاً في المرتبة الثانية في لائحة الانتخابات الجماعية بابنه محمد ولد الرشيد. فيما في دائرة برارحة بإقليم (محافظة) تازة، في وقت جاءت فيه نجلتهما ريم شباط على رأس لائحة الحزب الجهوية، يليها مباشرة زوجها ملوك العلوي لفضيلي. عائلة ولد الرشيد، التي تعتبر من أبرز العائلات الانتخابية في الصحراء، ستكون حاضرة بقوة في الانتخابات المقبلة، إذ سيقود مولاي حمدي ولد الرشيد، عضو اللجنة التنفيذية لحزب «الاستقلال»، لائحتي الحزب في الانتخابات التشريعية والجماعية في العيون (كبرى حواضر الصحراء)، متبوعاً في المرتبة الثانية في لائحة الانتخابات الجماعية بابنه محمد ولد الرشيد. فيما تم ترشيح سيدي حمدي ولد الرشيد، ابن أخ رئيس المجلس البلدي للعيون، لقيادة لائحته للانتخابات الجهوية في جهة العيون الساقية الحمراء. في المقابل، بدا لافتاً ترشيح قيادة حزب «الاستقلال» (أعرق الأحزاب المغربية)، 6 أفراد من عائلة رئيس بلدية مدينة بوجدور (جنوب المغرب)، والنائب عبد العزيز أبا، للتنافس في الانتخابات التشريعية والجهوية والبلدية المقبلة. وبعدما ضمن الوالد المرتبة الأولى في القائمة الانتخابية لانتخابات مجلس النواب المغربي لدائرة بوجدور، تمكنت عزيزة أبا من الظفر بقيادة اللائحة النسائية للجهة، ومحمد أبا بالمرتبة الثانية في لائحة الجهوية لبوجدور، في حين احتل قريباه عبد العزيز أبا صدارة اللائحة لحزب «الاستقلال» في الدائرة الانتخابية 9 لبوجدور، والبشير أبا لائحة الحزب بالدائرة 15 في المدينة نفسها. كما تشهد الانتخابات مشاركة أفراد من عائلة القيادية في حزب «الحركة الشعبية» (مشارك في الحكومة)، حليمة عسالي، التي تمكنت من الظفر برئوس الجزء الثاني من لائحة انتخاب أعضاء مجلس جهة بني ملال خنيفرة. وتقود نجلتها زينب أمهروق لائحة البرلمان الجهوية للجهة نفسها، وزوج الأخيرة، وزير الشباب والرياضة السابق محمد أوزين، لائحة الحزب للانتخابات التشريعية بدائرة إفران (وسط المغرب). وعلى المنوال ذاته، رشح حزب «التجمع الوطني للأحرار» الساعي إلى قيادة الحكومة المقبلة، البرلماني عبد القادر قنديل وكيلاً للائحة الدائرة الانتخابية التشريعية في سيدي بنور (قرب مدينة الجديدة)، في حين تمت تزكية ابنه ياسر قنديل باللائحة ذاتها في المرتبة الثانية.

في المقابل، أثار ترشيح الحزب الاشتراكي الموحد (يساري)، لأمينته العامة نبيلة منيب على رأس اللائحة الجهوية التشريعية، وابنتها إيمان حجي وشقيقها توفيق منيب ضمن اللائحة البرلمانية للدائرة الانتخابية النواصر في الدار البيضاء، جدلاً واسعاً، اضطرت معه القيادية اليسارية إلى الخروج عن صمتها، معتبرة الانتقادات التي تطاولها بسبب ترشيحها لأفراد من عائلتها «حملة تضليلية لا غير»، وأن ترشيح شقيقها وابنتها جاء فقط «ليعزز اللائحة التي كانت تواجه مصير السقوط». وإن ظاهرة «العائلات الانتخابية» ليست جديدة في المشهد السياسي المغربي، إذ إن هناك الكثير من العائلات التي تتوارث المقاعد السياسية منذ استقلال البلاد في عام 1956، كما أنها لا تتوقف حدودها عند أحزاب بعينها، بل تقريباً تتكرر عند كل التنظيمات الحزبية، إلا أنها تثير جدلاً مستمراً في المغرب، بالنظر إلى كلفتها وتأثيرها على المشهد السياسي والانتخابي في البلاد. ويرى الباحث في السوسيولوجيا السياسية عبد المنعم الكزان أن ظاهرة «العائلات الانتخابية» هي «جزء لا يتجزأ من ظاهرة التدوير في الحقل السياسي المغربي، التي تشمل كذلك الترحال السياسي»، معتبراً في حديث لـ«العربي الجديد» أنه في ظل هذا الوضع لا يمكن المراهنة على تجديد النخب والدفع ببرنامج انتخابي معين أو خط سياسي يعكس المقررات والتوجهات المرجعية للأحزاب السياسية في انتخابات استثنائية وفي زمن استثنائي عنوانه الرئيسي مواجهة آثار وباء كورونا وإقرار المشروع التنموي الجديد».

وبلفت الكزان إلى أن ظاهرة «العائلات الانتخابية» إلى جانب انخفاض منسوب الثقة نتيجة سيادة الخطاب الشعبوي وتبادل الاتهامات بالفساد المالي، تؤثر على المؤسسات المنتخبة، لأنها حتى وإن امتلكت شرعية انتخابية، فهي عملياً لا تملك شرعية أخلاقية ولا شعبية، إذ يرى جزء كبير من المجتمع أن تلك النخب هي جزء من المشكلة، وأنها لا يمكن أن تكون رافعة لتنزيل النموذج التنموي الجديد للبلاد. كما أن وجودها يفرمل توزيع منافع التنمية سواء على المستوى المجالي أو على المستوى القطاعي، ولا يسمح بتوزيع الثروة سواء المادية أو غير المادية بشكل عادل جراء هيمنتها على الحقل السياسي وتحول فائض القيمة السياسية إلى المستوى الاقتصادي، وفق قوله.

من جهته، يقول أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية رشيد لزرق، في حديث مع «العربي الجديد»، إن ترشيح بعض البرلمانيين في البلاد لأبنائهم وأقاربهم في القوائم الانتخابية، بدلاً من إتاحة الفرصة لأعضاء الحزب الآخرين، «يسيء إلى الاختيار الديمقراطي الدستوري»، واصفاً الأمر بـ«العبثية العائلوقراطية، التي تبدو، فوق روح القوانين، وتسير بسرعة مفرطة نحو الانحراف والمزيد من احتكار السلطة والثروة والنفوذ». ويرأي لزرق، فإن هناك خللاً سياسياً جراء غياب سلطة تحدّ من شطط السلطة الحزبية التي تأخذ شكل بنية سرية عقيدتها «العائلوقراطية»، التي تهدم البنى التحتية للاختيار الديمقراطي وتمنع الدولة المغربية من التقدم في سلم الديمقراطيات الصاعدة. ويؤكد أن «الأمر بات يفرض ضرورة البحث عن صيغة دستورية ديمقراطية بديلة تنقذ المسار الإصلاحي المغربي من مخالب لوبي عائلوقراطية الصناديق».

تجارب مماثلة

يرى قياديو في حزب «الحركة الشعبية» (مشارك في الحكومة)، طلب عدم الكشف عن هويته، ان موجة الانتقادات لترشيح قياديين لأبنائهم وأقاربهم في اللوائح الانتخابية تبدو قاسية، مضيفاً لـ«العربي الجديد» ان وجود العائلات الانتخابية ليس بالأمر الصعب في العمل السياسي والتجربة الديمقراطية، ولافتاً الى انه «على المستوى العالمي نجد اسرا داخل الاحزاب، واحياناً يتوفر ابناء زعماء وقياديي تلك الاحزاب على تجربة اكبر من غيرهم».

الحدث

اشتباكات طرابلس تذكّر بمعضلة توحيد الجيش

عادت الاشتباكات إلى العاصمة الليبية طرابلس، بين الجماعات المسلحة، لتذكر بالتحديات التي تواجه البلاد، لا سيما توحيد المؤسسة العسكرية

شهدت العاصمة الليبية طرابلس، ليل الخميس ـ الجمعة، وصباح أمس، اشتباكات مسلحة بين «اللواء 444» وقوة دعم الاستقرار، القوتين المسلحتين الرئيسيتين في طرابلس، هي الأعنف بين الجماعات المسلحة في العاصمة الليبية، منذ عام، بعد توفيق القتال بين طرفي الحرب في شرقي البلاد وغربها. وتذكّر هذه الاشتباكات بمعضلة توحيد المؤسسة العسكرية في ليبيا، وتضع المزيد من العراقيل أمام التحديات التي تواجهها الحكومة الانتقالية برئاسة عبد الحميد الدبيبة، وأمام إمكانية إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، في موعدها المقرر في ديسمبر/ كانون الأول المقبل.

وشهدت طرابلس فجر أمس اشتباكات بين القوتين المسلحتين المتنافستين على السيطرة على أراض في العاصمة وعلى مؤسسات إدارية، وأكد شهود عيان أن إطلاق النار بدأ بعد منتصف الليل واستمر حتى طلوع النهار، باستخدام أسلحة متوسطة وخفيفة، من دون ورود أنباء عن خسائر بشرية. وأوضح شاهد عيان لوكالة «رويترز» أن الاقتتال الأخير يأتي بعد اشتباكات كبرى دارت في شهر أغسطس/آب الماضي في مدينة الزاوية، غربي طرابلس، وحوادث أو اشتباكات أصغر داخل العاصمة. وشمل ذلك اشتباكاً بالأسلحة الثقيلة مطلع الثلاثاء الماضي، بين مجموعتين من العناصر المسلحة، إحداهما تتبع «جهاز دعم الاستقرار»، والأخرى تابعة لـ«كتيبة النواصي». وكان شرق ليبيا، الذي يقود هذه المرة قائمة حزب «جبهة القوى الديمقراطية» بدائرة زواغة في فاس (وسط المغرب)، إلى جانب زوجته فاطمة طارق التي ترشحت على رأس اللائحة النسائية بالدائرة نفسها. ولم يقتصر الأمر على الأب والزوجة، وإنما تعداه إلى نجليهما نوفل شباط، الذي ظفر برئاسة لائحة «جبهة القوى الديمقراطية» للانتخابات التشريعية في دائرة برارحة بإقليم (محافظة) تازة، في وقت جاءت فيه نجلتهما ريم شباط على رأس لائحة الحزب الجهوية، يليها مباشرة زوجها ملوك العلوي لفضيلي. عائلة ولد الرشيد، التي تعتبر من أبرز العائلات الانتخابية في الصحراء، ستكون حاضرة بقوة في الانتخابات المقبلة، إذ سيقود مولاي حمدي ولد الرشيد، عضو اللجنة التنفيذية لحزب «الاستقلال»، لائحتي الحزب في الانتخابات التشريعية والجماعية في العيون (كبرى حواضر الصحراء)، متبوعاً في المرتبة الثانية في لائحة الانتخابات الجماعية بابنه محمد ولد الرشيد. فيما تم ترشيح سيدي حمدي ولد الرشيد، ابن أخ رئيس المجلس البلدي للعيون، لقيادة لائحته للانتخابات الجهوية في جهة العيون الساقية الحمراء. في المقابل، بدا لافتاً ترشيح قيادة حزب «الاستقلال» (أعرق الأحزاب المغربية)، 6 أفراد من عائلة رئيس بلدية مدينة بوجدور (جنوب المغرب)، والنائب عبد العزيز أبا، للتنافس في الانتخابات التشريعية والجهوية والبلدية المقبلة. وبعدما ضمن الوالد المرتبة الأولى في القائمة الانتخابية لانتخابات مجلس النواب المغربي لدائرة بوجدور، تمكنت عزيزة أبا من الظفر بقيادة اللائحة النسائية للجهة، ومحمد أبا بالمرتبة الثانية في لائحة الجهوية لبوجدور، في حين احتل قريباه عبد العزيز أبا صدارة اللائحة لحزب «الاستقلال» في الدائرة الانتخابية 9 لبوجدور، والبشير أبا لائحة الحزب بالدائرة 15 في المدينة نفسها. كما تشهد الانتخابات مشاركة أفراد من عائلة القيادية في حزب «الحركة الشعبية» (مشارك في الحكومة)، حليمة عسالي، التي تمكنت من الظفر برئوس الجزء الثاني من لائحة انتخاب أعضاء مجلس جهة بني ملال خنيفرة. وتقود نجلتها زينب أمهروق لائحة البرلمان الجهوية للجهة نفسها، وزوج الأخيرة، وزير الشباب والرياضة السابق محمد أوزين، لائحة الحزب للانتخابات التشريعية بدائرة إفران (وسط المغرب). وعلى المنوال ذاته، رشح حزب «التجمع الوطني للأحرار» الساعي إلى قيادة الحكومة المقبلة، البرلماني عبد القادر قنديل وكيلاً للائحة الدائرة الانتخابية التشريعية في سيدي بنور (قرب مدينة الجديدة)، في حين تمت تزكية ابنه ياسر قنديل باللائحة ذاتها في المرتبة الثانية.

في المقابل، أثار ترشيح الحزب الاشتراكي الموحد (يساري)، لأمينته العامة نبيلة منيب على رأس اللائحة الجهوية التشريعية، وابنتها إيمان حجي وشقيقها توفيق منيب ضمن اللائحة البرلمانية للدائرة الانتخابية النواصر في الدار البيضاء، جدلاً واسعاً، اضطرت معه القيادية اليسارية إلى الخروج عن صمتها، معتبرة الانتقادات التي تطاولها بسبب ترشيحها لأفراد من عائلتها «حملة تضليلية لا غير»، وأن ترشيح شقيقها وابنتها جاء فقط «ليعزز اللائحة التي كانت تواجه مصير السقوط». وإن ظاهرة «العائلات الانتخابية» ليست جديدة في المشهد السياسي المغربي، إذ إن هناك الكثير من العائلات التي تتوارث المقاعد السياسية منذ استقلال البلاد في عام 1956، كما أنها لا تتوقف حدودها عند أحزاب بعينها، بل تقريباً تتكرر عند كل التنظيمات الحزبية، إلا أنها تثير جدلاً مستمراً في المغرب، بالنظر إلى كلفتها وتأثيرها على المشهد السياسي والانتخابي في البلاد. ويرى الباحث في السوسيولوجيا السياسية عبد المنعم الكزان أن ظاهرة «العائلات الانتخابية» هي «جزء لا يتجزأ من ظاهرة التدوير في الحقل السياسي المغربي، التي تشمل كذلك الترحال السياسي»، معتبراً في حديث لـ«العربي الجديد» أنه في ظل هذا الوضع لا يمكن المراهنة على تجديد النخب والدفع ببرنامج انتخابي معين أو خط سياسي يعكس المقررات والتوجهات المرجعية للأحزاب السياسية في انتخابات استثنائية وفي زمن استثنائي عنوانه الرئيسي مواجهة آثار وباء كورونا وإقرار المشروع التنموي الجديد».

وبلفت الكزان إلى أن ظاهرة «العائلات الانتخابية» إلى جانب انخفاض منسوب الثقة نتيجة سيادة الخطاب الشعبوي وتبادل الاتهامات بالفساد المالي، تؤثر على المؤسسات المنتخبة، لأنها حتى وإن امتلكت شرعية انتخابية، فهي عملياً لا تملك شرعية أخلاقية ولا شعبية، إذ يرى جزء كبير من المجتمع أن تلك النخب هي جزء من المشكلة، وأنها لا يمكن أن تكون رافعة لتنزيل النموذج التنموي الجديد للبلاد. كما أن وجودها يفرمل توزيع منافع التنمية سواء على المستوى المجالي أو على المستوى القطاعي، ولا يسمح بتوزيع الثروة سواء المادية أو غير المادية بشكل عادل جراء هيمنتها على الحقل السياسي وتحول فائض القيمة السياسية إلى المستوى الاقتصادي، وفق قوله.

من جهته، يقول أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية رشيد لزرق، في حديث مع «العربي الجديد»، إن ترشيح بعض البرلمانيين في البلاد لأبنائهم وأقاربهم في القوائم الانتخابية، بدلاً من إتاحة الفرصة لأعضاء الحزب الآخرين، «يسيء إلى الاختيار الديمقراطي الدستوري»، واصفاً الأمر بـ«العبثية العائلوقراطية، التي تبدو، فوق روح القوانين، وتسير بسرعة مفرطة نحو الانحراف والمزيد من احتكار السلطة والثروة والنفوذ». ويرأي لزرق، فإن هناك خللاً سياسياً جراء غياب سلطة تحدّ من شطط السلطة الحزبية التي تأخذ شكل بنية سرية عقيدتها «العائلوقراطية»، التي تهدم البنى التحتية للاختيار الديمقراطي وتمنع الدولة المغربية من التقدم في سلم الديمقراطيات الصاعدة. ويؤكد أن «الأمر بات يفرض ضرورة البحث عن صيغة دستورية ديمقراطية بديلة تنقذ المسار الإصلاحي المغربي من مخالب لوبي عائلوقراطية الصناديق».

تناقش الجماعات المسلحة في طرابلس على النفوذ (محمود تركية/ فرانس برس)

كما جرى تكليف الادعاء العام العسكري بـ«فتح تحقيق فوري مع أمري تلك القوات، والمتسببين في تلك الاشتباكات، واتخاذ الإجراءات القانونية حيالهم».

ورأى الخبير في الشأن الليبي، من مركز أبحاث «إس دبليو بي» الألماني، فولفرام لبشر، في تصريح لـ«رويترز»، أنه على الرغم من احتمال حدوث مزيد من التصعيد، فإن المرجح الوصول إلى حل عبر الوساطة لإنهاء القتال في الأجل القصير، لكنه أضاف أن «اشتباكات مشابهة ستحصل في طرابلس وأماكن أخرى».

وتعليقاً على الاشتباكات، اعربت الأمم المتحدة عن قلقها، لأسيما «مما ورد عن استخدام لإطلاق نار عشوائي في منطقة صلاح الدين، جنوبي طرابلس، أحد الأحياء المكتظة بالسكان في العاصمة». ودعا بيان صادر عن البعثة الأممية إلى ليبيا، لـ«الوقف الفوري للأعمال العدائية، وممارسة جميع الأطراف أقصى درجات ضبط النفس». كما طالبت البعثة «السلطات الليبية بتحمل مسؤولياتها في ضمان حماية المدنيين، وممارسة السيطرة على الوحدات التابعة لها»، بحسب البيان ذاته.

وتجد الحكومة الانتقالية الليبية، التي نالت ثقة البرلمان الليبي في مارس/ آذار الماضي، وتتخذ من طرابلس مقراً لها، صعاب في توحيد مؤسسات الدولة، لا سيما العسكرية، أو الإعداد للانتخابات، مع رفض البرلمان الواقع في الشرق ميزانيتها المقترحة والإخفاق في الاتفاق على أساس دستوري للتصويت.

(رويترز، الأناضول)

إضاءة

هل ينصف القضاء نواب تونس؟

يأمل نواب تونسيون بأن تتدخل المحكمة الإدارية التي رفعوا قضايا لديها ضد قرارات الرئيس قيس سعيّد، لتنصفهم أمام تواصل غلق البرلمان

تونس ـ **آدم يوسف**

لم تصدر المحكمة الإدارية التونسية بعد قراراتها بشأن الطعون التي أثارها نواب تونسيون ضد قرارات الرئيس قيس سعيّد، بخصوص الحالة الاستثنائية التي فرضها الأخير وتم بموجبها تجميد عمل البرلمان ورفع الحصانة عن نوابه، فيما يواصل النواب التوافد على مقر المحكمة معتبرين أن القضاء هو الفيصل في احتكار الرئيس للسلطات وتجاوزه للصلاحيات منذ 25 يوليو/ تموز الماضي. ويتابع التونسيون توافر النواب على القضاء، فيما يأمل الأخيرون بأن تتدخل المحكمة الإدارية لتنصفهم أمام تواصل غلق مقر البرلمان بالمدرعات العسكرية وذهاب الرئيس في تعليق عمله إلى أجل غير معلوم.

ويصادف اليوم السبت مرور 41 يوماً على إقرار سعيّد تجميد عمل البرلمان وتعطيل نشاطه في 25 يوليو الماضي، وقد تم خلال هذه الفترة رفع قضايا عدة أمام المحكمة الإدارية، إذ رفع إلى الآن 4 نواب من حركة النهضة قضايا ضد إجراءات سعيّد، وهم النائب عن دائرة المانيا بالخارج موسى بن أحمد، ولطيفة الحباشي وفريدة العبيدي، فيما توجه النائب بشر الشابي إلى القضاء العدلي. كذلك، رفع النائب عن حزب «قلب تونس» جوهر المغربي و9 نواب من المؤسسين (المجلس التأسيسي السابق الذي صاغ الدستور) قضايا ضد إجراءات سعيّد، إلى جانب 3 قضايا رفعها الإعلامي زياد الهاني. وتدعو جميع القضايا لوقف تنفيذ قرارات سعيد بشكل عاجل وإبطالها، من خلال الطعن في تجاوزه لصلاحياته الرئاسية المنصوص عليها في الدستور واستحواذه على سلطة البرلمان وسلطة الحكومة بموجب البند 80 الذي يقضي ببقاء البرلمان في حالة انعقاد.

في غضون ذلك، تتوالى على المحكمة الإدارية قضايا وشكاوى وطعون بسبب تمديد سعيّد للحالة الاستثنائية، وذلك من قبل عدد من المواطنين، منصفة بذلك المشتكين ضد الدولة ووزارة الداخلية، مما عزز الأمل لدى البرلمانيين في إنصافهم أمام القضاء.

في السياق، أكد المتحدث باسم المحكمة الإدارية، القاضي عماد الغابري، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنه وردت إلى المحكمة جملة من القضايا والطعون من قبل عدد من النواب (الحاليين والسابقين) وشخصيات من المجتمع المدني وإعلاميين، وتتعلق بالأمر الرئاسي عدد 80، وذلك لإيقاف تنفيذه طبقاً للفصول 39 و40 من قانون المحكمة الإدارية. وعن مصير هذه القضايا، فسّر الغابري فيها. كما أقرت بطلان قرارات تقييد إقامة عدد من المواطنين، منصفة بذلك المشتكين ورجال أعمال تم وضعهم قيد الإقامة الجبرية او تم منعهم من السفر. إذ اشتكت حركة النهضة، الوزير المكلف بتسيير الداخلية رضا غرسلاوي، وذلك لإبطال قراره بوضع الوزير السابق أنور معروف قيد الإقامة الجبرية، وكذلك الوزير عن «تحيا تونس» رياض المؤخر، والقاضي ووكيل النيابة السابق بشير العكرمي، والرئيس السابق لهيئة مكافحة الفساد شوقي الطبيب وغيرهم، على اعتبار أن هذه القرارات مخالفة للدستور وللحقوق والحريات.

وأصدرت المحكمة الإدارية منذ 2018 العديد من قرارات بطلان الإجراء الاحترازي الذي تعتمده وزارة الداخلية للمنع من السفر. وعللت المحكمة قراراتها بالإشارة إلى غياب ترسانة تشريعية وقانونية لهذا الإجراء، إلى جانب غياب الحجج الكفيلة بإثبات خطورة الممنوعين من السفر على الأمن العام، بحسب العديد من الملفات التي نظرت

> تدعو القضايا لوقف تنفيذ قرارات سعيّد بشكل عاجل وإبطالها

فيها. وذلك من قبل وزراء سابقين وسياسيين ونواب وقضاة ورجال أعمال تم وضعهم قيد الإقامة الجبرية أو تم منعهم من السفر. إذ اشتكت حركة النهضة، الوزير المكلف بتسيير الداخلية رضا غرسلاوي، وذلك لإبطال قراره بوضع الوزير السابق أنور معروف قيد الإقامة الجبرية، وكذلك الوزير عن «تحيا تونس» رياض المؤخر، والقاضي ووكيل النيابة السابق بشير العكرمي، والرئيس السابق لهيئة مكافحة الفساد شوقي الطبيب وغيرهم، على اعتبار أن هذه القرارات مخالفة للدستور وللحقوق والحريات.

وأصدرت المحكمة الإدارية منذ 2018 العديد من قرارات بطلان الإجراء الاحترازي الذي تعتمده وزارة الداخلية للمنع من السفر. وعللت المحكمة قراراتها بالإشارة إلى غياب ترسانة تشريعية وقانونية لهذا الإجراء، إلى جانب غياب الحجج الكفيلة بإثبات خطورة الممنوعين من السفر على الأمن العام، بحسب العديد من الملفات التي نظرت فيها. كما أقرت بطلان قرارات تقييد إقامة عدد من المواطنين، منصفة بذلك المشتكين ضد الدولة ووزارة الداخلية، مما عزز الأمل لدى البرلمانيين في إنصافهم أمام القضاء.

في السياق، أكد المتحدث باسم المحكمة الإدارية، القاضي عماد الغابري، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنه وردت إلى المحكمة جملة من القضايا والطعون من قبل عدد من النواب (الحاليين والسابقين) وشخصيات من المجتمع المدني وإعلاميين، وتتعلق بالأمر الرئاسي عدد 80، وذلك لإيقاف تنفيذه طبقاً للفصول 39 و40 من قانون المحكمة الإدارية. وعن مصير هذه القضايا، فسّر الغابري أن هذه الطلبات والشكاوى «سينظر فيها الرئيس الأول للمحكمة الإدارية، في إطار ما يسمى بالقضاء الاستعجالي». وبيّن أنه «ينص القانون على مدة شهر للبت في هذه المطالب، مع إمكانية تجاوز هذه الآجال إذا استوجبت الإجراءات ذلك». وأوضح الغابري «أن الإجراءات تستدعي مبدأ المواجهة بين الأطراف (الشاكي والمشتكى عليه)، وهو إجراء قد يستوجب التمديد». وأوضح أن «هناك البتان قضائيتان متصلتان ببعضهما البعض، الأولى آلية توقيف تنفيذ القرارات والثانية آلية إلغائها»، مضيفاً أن «القاضي الإداري الأصلي المتعهد بالقضايا، ينظر في قرار الإلغاء، أما القاضي الإداري الاستعجالي فينظر في إيقاف التنفيذ».

وحول اختصاص المحكمة الإدارية في إيقاف قرارات الرئيس من عدمه، أكد الغابري أن «الإقرار باختصاص المحكمة الإدارية من عدمه يبت فيه القضاء الإداري الذي لا يمكن استباق أعماله وجلساته». وأوضح أن «القاضي الإداري (المتعهد) سينظر في مدى شرعية الأمر الرئاسي عدد 80، كما سينظر في إعلان الحالة الاستثنائية وسببت في مسألة اختصاص القضاء الإداري (في هذا المجال باعتباره سابقة)». وأضاف الغابري أنه «بالنسبة للقرارات الأخرى، كالوضع في الإقامة الجبرية والمنع من السفر، سنّظر فيها أيضاً المحكمة الإدارية»، مشيراً إلى أن «المحكمة لديها أحكام سابقة في ذلك».

في مقابل ذلك، يعتبر خبراء في القانون الدستوري والإداري أنه لا يمكن الطعن في قرارات سعيّد على الرغم من الإجماع على عدم دستوريتها، خصوصاً في الوضع الاستثنائي، مؤكدين أن ما أقدم عليه النواب لا يتجاوز بعده الرمزي والسياسي والإعلامي. وفي السياق، قال القاضي السابق في المحكمة الإدارية، أحمد الصواب، في تصريح صحافي أخيراً، إن «الأمر الرئاسي يعتبر قراراً إدارياً وهناك قابلية للطعن به لدى المحكمة الإدارية»، مستدركاً «لكن الأمر الرئاسي الأخير صدر وفق الفصل 80 من الدستور التونسي أي وفقاً لظروف استثنائية». وأوضح أن «هناك إجماعاً في الفقه والقضاء في القانون المقارن، على أن هذه القرارات جاءت في ظروف استثنائية وهي تندرج في إطار ما يسمى في تونس بنظرية أعمال السيادة، وهو نوع من الأعمال السياسية وبالتالي فهي غير قابلة للطعن». واستطرد صواب قائلاً: «يمكن للنواب تقديم قضية والطعن في القرارات، ولكن لن يتم قبولها».

يتواصل إغلاق مقر البرلمان (فتحي بلعيد/فرانس برس)

متابعة

إصابات بقمع الاحتلال مسيرات في الضفة

رام الله ـ **محمود السعدي**

أصيب عشرات الفلسطينيين، أمس الجمعة، جراء قمع قوات الاحتلال الإسرائيلي للمسيرات السلمية الأسبوعية المناهضة للاستيطان ورفضاً لقوة بؤر استيطانية في أماكن عدة من الضفة الغربية. وقمعت قوات الاحتلال، أمس، مسيرة سلمية انطلقت بعد صلاة الجمعة، في مدخل جبل صبيح في بلدة بيتا، جنوب نابلس، شمال الضفة الغربية، وذلك رفضاً لإقامة بؤرة استيطانية على قمة الجبل، وفق ما أفاد به نائب رئيس بلدية بيتا موسى حمايل «العربي الجديد». وقال حمايل إن جنود الاحتلال أطلقوا الرصاص المعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المشاركين بالمسيرة، ما أوقع عشرات الإصابات التي عولجت ميدانياً. وفي وقت لاحق، أفاد الهلال الأحمر الفلسطيني، في بيان، بأن حصيلة ما تعاملت معه طواقمه في مواجهات بيتا وجبل صبيح حتى عصر أمس، كانت 70 إصابة، بينها 12 بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، و51 بالاختناق بالغاز المسيل للدموع، و9 إصابات جراء السقوط، وإصابة واحدة بقنبلة غاز. وأشار الهلال الأحمر إلى حصول انتهاكات من قبل قوات الاحتلال بحق طواقمه، موضحاً أن متطوعاً بالهلال الأحمر أصيب بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، فيما استهدف الاحتلال ثلاث سيارات إسعاف بشكل مباشر بالرصاص المطاطي.

كذلك، أصيب عشرات الفلسطينيين، أمس، بحالات اختناق بالغاز المسيل للدموع، إثر قمع قوات الاحتلال للمسيرة الأسبوعية الرافضة لإقامة بؤرة استيطانية على أراضي المنطقة الشمالية الشرقية في قرية بيت دجن، شرق نابلس، وفق ما أفاد به رئيس اللجنة الشعبية للدفاع عن أراضي قرية بيت دجن نصر أبو جيش، في حديث مع «العربي الجديد». وأشار أبو جيش إلى أن المسيرة الأسبوعية انطلقت من أمام المسجد الكبير في بيت دجن بمشاركة المئات من الفلسطينيين، وحين اقترابها من البؤرة الاستيطانية قمعتها قوات الاحتلال بإطلاق الرصاص المعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع. في الأثناء، أصيب شاب فلسطيني بعيار معدني مغلف بالمطاط في رأسه، والعشرات بالاختناق بالغاز المسيل للدموع، خلال قمع قوات الاحتلال، أمس، المسيرة الأسبوعية في قرية كفر قدوم، شرق مدينة قلقيلية، شمال الضفة الغربية، المناهضة للاستيطان. واقتحم جنود الاحتلال منازل عدة في كفر قدوم واعتلوا أسطحها بهدف استخدامها للقناصة.

على صعيد آخر، اعتقلت قوات الاحتلال، أمس، الشابين محمد الحطاب ومسعود صمادحة من مخيم الجلزون، شمال رام الله، وسط الضفة الغربية، والأشقاء مصطفى وعلي وحمدان خلف من قرية رنتيس، غرب رام الله، وحسان اشتية ووسام عودة الرنتيسي من مدينة رام الله، تزامناً مع اندلاع مواجهات بين جيش الاحتلال والشبان في أحياء عدة من مدينة رام الله. كذلك، اعتقلت قوات الاحتلال، فجر أمس، الشاب أحمد طقاطقة من بلدة بيت فجار، جنوب بيت لحم، جنوب الضفة الغربية، والشاب محمود أبو العدس من قرية حوسان، غرب بيت لحم، وداهمت منزل الأسير حسنين شوكة في ساحة المهد بمدينة رام الله، بحثاً عن نجله حسن، كما داهمت منازل عدة أخرى. كذلك، اعتقلت قوات الاحتلال، فجر أمس، الشاب محمد دراغمة من بلدة عقابا، شمال طوباس، شمال شرق الضفة الغربية، وفق تصريحات لمدير نادي الأسير الفلسطيني في طوباس كمال بني عودة.

في غضون ذلك، أفادت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة بأن 45 ألف مصل أدوا صلاة الجمعة، أمس، في المسجد الأقصى وسط إجراءات مشددة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي على أبواب المسجد.

شرق غرب

التحالف يدمر مسيّرة أطلقها الحوثيون

أعلن التحالف العربي بقيادة السعودية، أمس الجمعة، تدمير طائرة مسيّرة مفخخة أطلقتها جماعة الحوثيين، باتجاه جنوبي السعودية. وقال التحالف في بيان إنه تم «اعتراض وتدمير طائرة بدون طيار مفخخة أطلقتها الميليشيا الحوثية الإرهابية باتجاه جنوبي المملكة»، من دون ذكر المنطقة بالتحديد.

(الأناضول)

دعوات لاحترام موعد الانتخابات الليبية

شدد وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة (الصورة) ورئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح على ضرورة احترام موعد الانتخابات الليبية والمحدد في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل. وقال بوريطة في تصريحات صحافية مساء الخميس عقب مباحثات مع صالح خلال زيارة الأخير للمغرب، إن «تنظيم الانتخابات هو الأفق الوحيد لتسوية الملف الليبي».

بدوره، قال صالح إن «الخروج

الحدث

لا يُمكن اعتبار أن الاتفاق في درعا، جنوبي سورية، قد أنهى محاولة النظام السوري والمليشيات الإيرانية اقتحامها. وفي ظل سيطرة الدوريات العسكرية الروسية على أحياء درعا البلد، يتحيّن النظام والإيرانيون فرصة جديدة للتصعيد مجدداً

يعمد الروس في درعا باجندة مغايرة نسبيا عن الإيرانيين (الأناضول)

تسوية درعا

احتمال الانفجار يكمن في التفاصيل

استمرار الحصار

على الرغم من بدء العمل بالاتفاق في درعا، إلا أن كل الطرقات المؤدية الى المدينة لا تزال مغلقة، ولم يسجل اي دخول لشحنات اغاثية او غذائية الى احياء درعا البلد، فضلا عن عدم توفر مادة الطحين، وسط الوضع المعيشي المتردي الذي تشهده المنطقة نتيجة الحصار المفروض.

عماد كركص

طيلة الشهرين الماضيين من الأحداث الأخيرة في أحياء درعا البلد في الجنوب السوري، حاولت إيران عبر أذرعها الحيلولة دون التوصل إلى اتفاق ينهي التصعيد، إلا أن الروس فرضوا الالتزام، حتى الآن، باتفاق التسوية الأخير الذي جرى التوصل إليه قبل أيام، والذي أعاد محافظة درعا إلى وضع الهدوء الحذر بانتظار تطبيق كامل بنود الاتفاق، وهو اتفاق عدّه مراقبون انتصاراً لأهالي درعا أمام رغبة النظام والإيرانيين بالتوغل أكثر في المحافظة للسيطرة عليها بالمطلق، وإنهاء أي مظاهر للمعارضة فيها.

وحاول النظام، وبالتحديد الضباط المحسوبين على إيران في اللجنة الأمنية لمحافظة درعا، أول من أمس الخميس، الالتفاف على الاتفاق لجهة تعديله بهدف خرقه، لصعوبة قبول أهالي درعا بالكثير من التعديلات المطروحة. وطالب رئيس اللجنة الأمنية في درعا اللواء حسام لوقا بتسليم عدد إضافي من الأسلحة الفردية، وزيادة عدد الحواجز التي ستنتشر في درعا التابعة لفرع الأمن العسكري، لكن المفاوضين والأهالي رفضوا ذلك، قبل أن تدخل روسيا مجدداً لوضع حلول وسطية، حفاظاً على استمرار الاتفاق.

وقضى الاتفاق الرئيسي، بدخول دوريات تابعة للشرطة العسكرية الروسية وتمركزها في درعا البلد، وفتح مركز لتسوية أوضاع المطلوبين وأسلحتهم، ونشر أربع نقاط أمنية، ومعاينة هويات الموجودين في أحياء درعا البلد لنفي وجود غرباء فيها، إضافة إلى إعادة عناصر مخفر الشرطة، وإدخال الخدمات إلى الأحياء، والعمل على إطلاق سراح المعتقلين وبيان مصير المفقودين.

وقالت مصادر محلية في درعا لـ«العربي الجديد»، أمس الجمعة، إن الأوضاع عادت إلى نصابها بعد التوتر الذي جرى أول من أمس الخميس إثر مطالبة النظام بتسليم قطع سلاح، ونشر نقاط عسكرية بعدد أكبر من المتفق عليه. وكانت قوات النظام والمليشيات قد لجأت إلى نصب مرابض جديدة لصواريخ أرض - أرض من نوع «فيل» في المنطقة الصناعية بدرعا المحطة، بعد مطالبتها بـ40 بندقية إضافية ورشاشي دوشكا، ومحاولة نشر تسعة حواجز بدل ثلاثة، والسماح لقوات النظام بتفتيش المنازل بدلاً عن الجانب الروسي.

في المقابل، أشارت مصادر أخرى إلى أن الجانب الروسي لا يزال يرعى مداولات بين ضباط من اللجنة الأمنية ولجنة التفاوض لحل هذه الإشكالات، إضافة إلى التعامل مع الوضع في المخيم المجاور وطريق السد، لأن الاتفاق يشملهما، لأن المجموعات المسلحة هناك لم تعط موافقتها بعد على الاتفاق.

من جهته، أشار الناشط الإعلامي، أيمن أبو نقطة، إلى أن محاولات اللواء حسام لوقا، المحسوب على إيران، الالتفاف على الاتفاق وتعطيله، فشلت عندما تم التوصل إلى حلول وسط، لا سيما من خلال عدد الحواجز، إذ طالب لوقا برفع العدد من أربعة إلى تسعة، في حين استقر الأمر على ستة حواجز فقط. وأضاف أبو نقطة في حديث مع «العربي الجديد» أن النظام خرج بمطلب جديد، يتمثل بتهجير اثنين من المطلوبين، وهما محمد المسالمة المعرف بـ«الهفو»، ومؤيد حرفوش المعروف بـ«أبو طعجة»، والاثنان من عناصر المعارضة المسلحة السابقين في درعا قبل اتفاق 2018، وكانا يتبعان لـ«جبهة ثوار سورية»، الفصيل الموالي لـ«الجيش السوري الحر» ويتلقى دعماً غربياً. وأشار أبو نقطة إلى أن النظام يتهم الاثنين بأنهما من عناصر تنظيم «داعش»، وهذا غير صحيح. وأشار إلى أن المطلوبين موجودان في مخيم درعا، وقد أعطاهما النظام مهلة، إما الانصياع للتسوية أو التهجير، أو محاصرة المخيم، ما ينذر بتجدد التصعيد وربما انهيار الاتفاق.

وبنظرة شاملة على الاتفاق وإمكانية تطبيقه كاملاً وصموده، رأى الصحافي علي عبد، ابن محافظة درعا، أن «الاتفاق، وعلى الرغم من أهميته بالنسبة للمجتمع المحلي، لتثبيت الأهالي في أرضهم ومنع تهجيرهم، إلا أنه غير ناجز، لأن بنوده تحمل عوامل تفجير من داخل نصوصها. وهذا ما يحاول النظام استغلاله».

وكشف في حديث لـ«العربي الجديد» أنه «بالنسبة للبند المتعلق بمطابقة البطاقات الشخصية، كان الحديث عن مطابقة بطاقات الغرباء، ثم تطور إلى مطابقة بطاقات جميع الأهالي القاطنين في أحياء درعا. وكذلك الأمر بالنسبة لقوائم المطلوبين، كان الحديث عن اثنين (المسالمة والحرفوش) وزاد العدد إلى قائمة تضم خمسين مطلوباً بحسب ما وصلني، وربما يتطور الأمر لضم أسماء كثيرة في الأيام المقبلة، لأن القوائم ستتداخل مع بعضها، لا سيما مع وجود قوائم تضم المتخلفين عن الخدمة العسكرية، بالإضافة إلى آلية توزيع النقاط العسكرية داخل ومحيط درعا، يمكن تفسيرها على أكثر من نحو، ما يتيح للنظام، بمعاونة إيران حينا، وروسيا في حين آخر، استغلالها لنقض الاتفاق».

وأضاف عبد أن الأجندات بالنسبة لكل من إيران وروسيا في درعا مختلفة، فاجندة الإيرانيين متعلقة بالشق الأمني، فيما يركز الروس على الجانب الاقتصادي الذي يوازيه مرور أمني، عبر محاولتهم تأمين كامل المنطقة لتحقيق عوائد اقتصادية من خلال حركة مرور الترانزيت، والحيلولة دون مرور خطي الغاز والكهرباء العربيين، ويريدون أيضاً عوائد سياسية لعكس صورة أمام المجتمع الدولي كقوة كبرى تدخلت لتأمين البلاد، بحسب ادعاءاتهم.

وأفاد عبد أن الاتفاق يتضمن مراحل لم تنته بعد حتى يتم الحكم على الاتفاق، لكن بالعودة إلى مطالبة النظام بتسليم الشخصين المطلوبين أو تهجيرهما أو تسوية وضعهما، فإننا اليوم أمام خيارين: الأول الانصياع، والثاني هو التعامل العسكري معهما. ورأى أن النظام سيلجأ إلى الخيار الثاني، ما سيفجر الوضع مجدداً في درعا، نظراً للحالة الشعبية والعشائرية في المحافظة، وربما يكون هناك التفاف وتضامن مع المطلوبين، سواء من قبل الأهالي ومجموعات المقاتلين السابقين. وشدّد عبد على أن الاتفاق يبقى تحت النظر، مشيراً إلى أن الاتفاق ليس إيجابياً بالمطلق سوى من منع تهجير الأهالي، بعد 70 يوماً من الحصار والقصف، مضيفاً: «علينا وضع عين أخرى على الخطوة التالية التي يتحدث عنها الروس والنظام والإيرانيون، أي الريف الغربي ومدينة طفس، وكذلك الريف الشمالي ومدينة جاسم، وهذا ما سيفتح احتمالية تصعيد جديدة في المحافظة أيضاً».

قضى الاتفاق بتمركز الشرطة العسكرية الروسية في درعا البلد

حاول ضباط النظام المحسوبون على إيران الالتفاف على الاتفاق

إضاءة

خليفة ميركل يواصل تراجعه عشية انتخابات ألمانيا

لم ينجح أرمين لاشيت، خليفة المستشارة الألمانية انجيلا ميركل، في سدّ الفجوات مع منافسيه، بل يواصل تراجعه في استطلاعات الرأي

أظهر استطلاع للرأي، نُشر أول من أمس الخميس، أن الحزب «الاشتراكي الديمقراطي الألماني» حقق تقدماً بخمس نقاط على كتلة «الاتحاد»، قبل الانتخابات المقررة في 26 سبتمبر/أيلول الحالي. وأظهر استطلاع لـ«إنفراتست ديماب» نشرته الهيئة العامة الألمانية للإذاعة والتلفزيون «إيه أر دي» حصول كتلة «الاتحاد» على 20 في المائة من الأصوات مقارنة بـ 25 في المائة لصالح الحزب «الاشتراكي الديمقراطي» المنتمي لليسار الوسط. ونال حزب «الخضر» 16 في المائة، والحزب «الديمقراطي الحر الليبرالي» 13 في المائة، وحزب «البديل من أجل ألمانيا» اليميني المتطرف 12 في المائة وحزب «لينكه» اليساري 6 في المائة. وارتفع مستوى تأييد الحزب «الاشتراكي الديمقراطي» سبع نقاط عنه في أوائل أغسطس الماضي، بينما انخفض سبع نقاط للمحافظين. وتمّ إجراء الاستطلاع الذي شمل 1337 شخصاً يحق لهم الإدلاء بأصواتهم، في الفترة من 30 أغسطس/ آب الماضي حتى الأول من سبتمبر الحالي، مع هامش خطأ يبلغ 3-2 نقاط في المائة.

وتضمّ كتلة «الاتحاد» كلا من «الاتحاد المسيحي الديمقراطي»، حزب المستشارة أنجيلا ميركل، و«الاتحاد الاجتماعي المسيحي»، بقيادة رئيس حكومة بافاريا، ماركوس سودر.

ويُضعف التقدم في استطلاعات الرأي احتمالات فوز المحافظين مرة أخرى، بعد إخفاق وعدهم «بالصمود» في تحقيق صدى لدى الناخبين المهتمين بتغير المناخ والهجرة ووباء كورونا. وفي ظلّ هذه الأرقام المقلقة لـ«الاتحاد»، أعلن المرشح لخلافة ميركل في منصب المستشارية في الانتخابات، أرمين لاشيت، أمس الجمعة عن تسمية ثمانية خبراء لتقديم المشورة له، بشأن كيفية معالجة قضايا مثل تغيّر المناخ والتعليم، في سياق كفاحه من أجل عكس الاتجاه التنازلي المستمر في استطلاعات الرأي. وسبق أن تلقى لاشيت تقييمات غير مواتية، بعد سلسلة من الهفوات خلال الحملة الانتخابية في الأشهر الأخيرة. وفي حديثه بمقر حزب «الاتحاد الديمقراطي المسيحي» في العاصمة برلين، قال لاشيت إنه يريد أن يعكس فريقه الجديد الأجنحة المسيحية الاجتماعية والليبرالية والمحافظة للحزب. ويضمّ فريق المستشارين العديد من الخبراء من الوجوه المألوفة، بما في ذلك المنافس السابق فريدريك ميرز، الذي تمت الاستعانة به لتقديم المشورة إلى لاشيت بشأن المسائل المالية والتجارية، والباحث في التطرف بيتر آر نيومان. ولم يسبق للثنائي أن احتلّا مكانة بارزة في الحزب.

وأظهرت الأرقام مساراً سلبياً ساد في صفوف «الاتحاد» منذ الإعلان عن تسمية لاشيت خلفاً لميركل في الربيع الماضي، وعجزه عن التفاعل مع المحطات الداخلية مثل وباء كورونا والفيضانات التي ضربت ألمانيا. وسنحت الفرصة للاشيت لتنقية سجّله، في المناظرة الأولى مع المرشحين المنافسين، أولاف شولتز عن «الاشتراكي الديمقراطي الألماني» وأنالينا بيربوك عن «الخضر»، يوم الأحد الماضي، لكنه فشل في الاستفادة منها بغية استعادة الزخم الانتخابي. ويبقى أمام المتنافسين مناظرتين، في 12 سبتمبر أيلول الحالي و19 منه.

وتبادل لاشيت الهجمات خلال المناظرة مع بيربوك، التي اتهمت الائتلاف الحاكم في برلين بعدم القيام بأي شيء يذكر للتصدي لتغيّر المناخ، خصوصاً في ظل الفيضانات المدمرة التي شهدتها ألمانيا هذا الصيف، وتوجّهت إلى لاشيت بالقول: «من الواضح أنه ليس لديك خطة»، متعهّدة بتركيب الألواح الشمسية على جميع أسطح المباني وحظر بيع السيارات التي تعمل بمحركات الاحتراق اعتباراً من عام 2030. وردّ لاشيت، الذي واجه انتقادات منذ أن ضبطته الكاميرات وهو يضحك خلال زيارة الشهر الماضي لبلدة اجتاحتها الفيضانات، إن سياسات بيربوك ستلحق الضرر بالصناعة الألمانية.

من جهته، حافظ شولتز، متصدر استطلاعات الرأي، على الهدوء مع احتدام النقاش، مع التركيز على الموضوعات المالية مثل الضرائب والمعاشات التقاعدية. ووفق استطلاع أجراه معهد «فورزا» لاستطلاعات الرأي بعد المناظرة مباشرة لصالح قناة «آر تي آل» الألمانية حول أداء المرشحين، قال 36 في المائة ممن استطلعت آراؤهم إن شولتز كان الأكثر إقناعاً. وحلت بيربوك، وفق الاستطلاع نفسه في المركز الثاني بـ 30 في المائة فيما حل لاشيت أخيراً بـ 25 في المائة. وأيا كانت نتيجة الانتخابات، فإن عملية تشكيل الحكومة المقبلة قد تكون في غاية التعقيد، مع صيغة لم تتضح بعد بين الأحزاب الثلاثة، «الاتحاد» و«الاشتراكي» و«الخضر».

عيّنة لاشيت 8 خبراء كمستشارين له لتعويض خسائره في الاستطلاعات (Getty)

(العربي الجديد، رويترز، أسوشييتد برس)

تقرير

دخل عنصر جديد على أزمة انتخابات الصومال البرلمانية والرئاسية، إذ انتفضت القبائل في وجه ما تراه محاولة لتحجيمها وتعديلاً بالمحاصصة الانتخابية، وهو ما يشمل مجلسي الشيوخ والشعب

تحجيم دور العشائر

أحدث أزمات الانتخابات في الصومال

مقديشو ـ **الشافعي ابتدون**

تدخل أزمة الانتخابات النيابية والرئاسية في الصومال، منعطفاً جديداً، حيث عطّلت الخلافات السياسية والمشاكل الفنية جهود استكمال أعضاء مجلس الشيوخ (الغرفة الثانية في البرلمان)، والتي لم تبدأ في إقليم هرشبيلي، جنوب غربي البلاد، حتى الآن بسبب خلافات حول مقاعد عدة واحقية ترشح عدد من النواب السابقين في مجلس الشيوخ. وأجريت الانتخابات الجزئية لـ«الشيوخ» حتى الآن، في بونتلاند وجنوب غرب الصومال وجوبالاند، ليبقى هرشبيلي وغلمدغ، لكن ما فاقم الأمور، هو رفض المكون العشائري توصيات المؤتمر التشاوري الأخير المنعقد في مقديشو في 22 أغسطس/آب الماضي، والتي رأوا فيها تحجيماً لدورهم السياسي في عملية اختيار الناخبين الذين يمثّلون وجهاء القبائل، لانتخاب أعضاء البرلمان، معتبرين أن رؤساء الولايات الفيدرالية يمارسون تهميشاً ضد رجال القبائل.

وشهدت الصومال منذ عام 2001، انتخابات عشائرية كان رجال القبائل يحظون فيها بفرص أكبر في عملية اختيار الناخبين الذين يختارون أعضاء البرلمان، ما أسس لما يشبه أعرافاً وتقاليد ظلّت سارية في كل المحطات الانتخابية. ويأتي ذلك علماً أنه مع بدء هذه العملية في ذلك العام، لم يكن هناك دستور في البلاد، فالدستور المؤقت الساري حالياً أنجز عام 2012. ومنذ انتخابات 2012، كان نحو 135 زعيماً قبلياً يختارون الناخبين الذين يختارون بدورهم أعضاء البرلمان، حيث يختار زعيم القبيلة خمسة أشخاص ليختاروا الناخبين، والذين ينتخبون لاحقاً رئيساً للبلاد، ما يعني أن مقاعد البرلمان موزعة على العشائر وفق نظام المحاصصة القبلية المعمول به في تقاسم المناصب السيادية والبرلمان والحكومة في البلاد. وبفضل ذلك، ساهم هؤلاء في ترسيم معالم خريطة الصومال السياسية.

وانتقى هؤلاء الزعماء القبليون في انتخابات عام 2016 نحو أكثر من 14 ألف ناخب، لاختيار أعضاء مجلس الشعب البالغ عددهم 275 عضواً. وكان من المتوقع أن يتم تعيين 101 ناخب لكل مقعد في مقاعد البرلمان، ما يجعل عدد الناخبين يصل إلى نحو 30 ألف ناخب. لكن وفق مخرجات المؤتمر التشاوري الأخير، أوصى الشركاء السياسيون بأن يكون رجال القبائل مسجلين لدى الولايات الفيدرالية، ما يعني أن رؤساء الولايات يمكن أن يسقطوا تمثيل الزعيم القبلي الذي لا تتقاطع مصالحه مع مصالح رئيس الولايات، وهو ما اعتبره رجال القبائل نقضاً لدور الزعماء التقليديين في المشهد الانتخابي في البلاد. وكان من المفترض أن تكون انتخابات هذا العام، شعبية تتنافس فيها الأحزاب السياسية، لكن بسبب الظروف السياسية والأمنية تم الاعتماد على نموذج الانتخابات السابقة عام 2016، ليبقى دور رجال القبائل كما كان يحصل في الماضي.

وعقد رجال القبائل، مؤتمراً صحافياً في 26 أغسطس/آب الماضي في مقديشو، عبّروا فيه عن رفضهم لتوصيات المؤتمر. وقال السلطان محمود علي، في بيان عقب المؤتمر، إن «رجال القبائل يمثلون المرجع الوحيد لحلّ الخلافات السياسية بين الصوماليين في البلاد، لكن من المؤسف محاولات تهميش دورهم، ومن المستغرب أيضاً أن يتم تجاهل دور الزعماء القبليين». وأضاف: «لم نتلق أي إيضاحات بخصوص ترتيب اللجان الفنية وكيفية ترشيح الناخبين»، لافتاً إلى أن الانتخابات الراهنة «هي انتخابات عشائرية، فعدم إشراك رجال القبائل فيها من حيث إعداد وتسجيل الناخبين الذين يختارون أعضاء البرلمان، هي محاولة يائسة». وبحسب السلطان محمود علي، أوصى رجال القبائل أن تأتي مهمة ترشيح الناخبين ورجال القبائل الذين يختارون الناخبين من قبل سلاطين القبائل، وأن يتولى هؤلاء مهمة تقديم الناخبين الذين يمثلون شرائح القبائل، على غرار انتخابات 2016، كما أنهم يتولون مهمة حلّ الخلافات بين العشائر حول مقاعد البرلمان. ودعا رجال القبائل رؤساء الولايات الفيدرالية الخمسة، ورئيس الحكومة الصومالية (محمد حسين روبلي)، إلى التراجع عن قراراتهم السابقة.

رفض المكون العشائري توصيات مؤتمر مقديشو التشاوري

يحذر مراقبون من أن تؤجج خلافات القبائل نزاعاً مسلحاً

وخصوصاً تلك التي تتعلق بدور رجال القبائل، وإشراكهم في العملية الانتخابية في البلاد. وأوضح السلطان محمود أن زعماء القبائل ليسوا موظفين حكوميين، وأنهم يتمتعون بالسلطة العشائرية في البلاد، ولا يحق لهم تنفيذ قرارات الحكومة الصومالية التي لم يكونوا طرفاً فيها، وهم لا يريدون أن يكونوا شهوداً على التقسيمات الجارية في المجتمع المحلي.

ووفق مراقبين، يدور الصراع العشائري أيضاً حول عدد من المقاعد في مجلس الشعب، فبعض القبائل التي لم تحصل على مقاعد برلمانية منذ عقود، تستعد اليوم للدخول إلى البرلمان عبر إبراز وجودها العسكري والسياسي في المشهد الانتخابي. واستعرضت إحدى بطون قبيلة مدلود، في بلدة عدلة الساحلية، أخيراً حشداً شعبياً من القبيلة، فضلاً عن إقامة عروض عسكرية ورقصات شعبية، وحذر زعماء العشيرة من مغبة تزوير مقعدها في البرلمان. وقال السلطان محمد محمود، إن «العشيرة تدعو رئيس ولاية هرشبيلي والحكومة الصومالية إلى عدم تجاهل مطالب العشيرة، وتحذر من تزوير مقعد العشيرة الذي تشترك فيه مع عشائر أخرى، والتي أخذت هذا المقعد في الدورتين الماضيتين للبرلمان». وأضاف: «لا نريد دخول حرب مع العشائر الأخرى داخل القبيلة».

ويحذر مراقبون من أن تؤجج الخلافات العشائرية بين القبائل نزاعاً مسلحاً، وخصوصاً تلك التي تشترك في مقاعد محددة في مجلس الشعب الصومالي، وذلك بعد بروز مخاوف من حصول طغيان وفساد في بعض المقاعد، من قبل رؤساء الولايات الفيدرالية أو مقربين منهم.

ورأى الباحث الاجتماعي عبد الله راغي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «محاولة تحجيم دور رجال القبائل في العملية الانتخابية، ستثير مشاكل اجتماعية في البلاد، وستولد حساسيات قبلية بين القبائل، وخصوصاً تلك التي تشترك في مقعد واحد في البرلمان، نتيجة صعوبة حسم تلك الحساسيات من قبل السياسيين، وهي خلافات كان رجال العشائر يحسمون أمرها». وأشار راغي إلى أن تفاقم الخلافات بين الحكومة الصومالية والولايات الفيدرالية، سيؤدي إلى أزمة سياسية وعشائرية، لأن رجال القبائل يعتبرون أنفسهم اللبنة الأولى في عملية ترسيم انتقال البلاد من مرحلة إلى أخرى، إذا لم تكن هناك انتخابات شعبية.

شرق غرب

مقتل مهاجم طعن 6 أشخاص في نيوزيلندا

أعلنت رئيسة وزراء نيوزيلندا جاسيندا أردرن، أن مهاجماً كان تحت مراقبة الشرطة، جرح ستة أشخاص، ثلاثة منهم في حالة حرجة، داخل سوبرماركت في إحدى ضواحي أوكلاند أمس الجمعة، وذلك خلال عملية طعن مستوحاة من تنظيم «داعش»، قبل أن يرديه عناصر أمن بالرصاص. وعبّرت أردرن عن «بالغ الاستياء» إزاء تمكّن المهاجم، وهو سريلانكي الجنسية، من تنفيذ هجومه «البغيض» على الرغم من أنه كان تحت مراقبة الشرطة بشبهة الإرهاب.

(فرانس برس)

رئيس وزراء اليابان يتنحى بعد عام في السلطة

أثار رئيس الوزراء الياباني يوشيهيدي سوغا مفاجأة، أمس الجمعة، بإعلانه أنه لن يترشح لرئاسة حزبه «الليبرالي الديمقراطي» في الانتخابات الداخلية المقرر إجراؤها أواخر سبتمبر/أيلول الحالي، وبالتالي سيعاد خلط أوراق السلطة بشكل كامل في اليابان. وصرح سوغا للصحافيين بعد لقاء مع قادة الحزب: «أريد أن أركز على الجهود الممذولة لمكافحة فيروس كورونا، ومع أخذ ذلك في الاعتبار، لن أترشح لانتخابات» رئاسة الحزب الليبرالي الديمقراطي.

(فرانس برس)

نيجيريا: استسلام الآلاف من «بوكو حرام»

أعلنت وزارة الدفاع في نيجيريا، مساء الخميس، أن نحو 6 آلاف من مسلحي جماعة «بوكو حرام» استسلموا للسلطات خلال الأسابيع الأخيرة. وقال متحدث باسم القوات المسلحة النيجيرية خلال مؤتمر صحافي، إنه «خلال الأسابيع الأخيرة استسلم أكثر من 5890 إرهابياً، بينهم قياديون، سلموا أنفسهم مع عائلاتهم بشمال شرقي البلاد».

(الأناضول)

فرق جوّالة تغذي استمرار الهجمات

«داعش» العراق لم ينتهِ

تتواصل اعتداءات خلايا «داعش» في العراق، رغم المجهود الأمني الذي تبذله السلطات، إذ يعتمد التنظيم على فلوله، في عمليات انتقامية وإرهابية لا يسع الحكومة سوى العمل على الحدّ منها

بغداد ـ **زيد سالم**

على الرغم من الإعلانات المتواصلة لقوات الأمن العراقية، عن تنفيذ عمليات ناجحة ضد خلايا وجيوب تنظيم «داعش»، في مناطق شمالي وغربي ووسط البلاد، واستمرار تنفيذ الحملات العسكرية شبه الأسبوعية بغطاء ودعم من طيران التحالف الدولي، إلا أن كلّ ذلك لم يحدّ لغاية الآن من حصول اعتداءات إرهابية شبه يومية في تلك المناطق، يذهب ضحيتها مدنيون وقوات أمن. وينفذ مسلحو التنظيم، عادة، اعتداءاتهم، ليلاً أو فجراً، بواسطة كمائن مسلّحة أو هجمات تستهدف ثكنات عسكرية وقرى ومضارب قبائل صنّفها «داعش» أخيراً أهدافاً له، بسبب وقوفها مع قوات الأمن العراقية، خلال معارك طرده من المدن التي سيطر عليها بين عامي 2014 و2017. وإلى جانب الهجمات على أبراج الطاقة وتفجير محولات الكهرباء، باتت محافظات عراقية، مثل كركوك وصلاح الدين ونينوى، تشهد هجمات انتقامية مستمرة تنتهي إلى جانب قتل مواطنين، بقتل قطعان مواشٍ وحرق آليات زراعية وحقول، فيما تستهدف هجمات أخرى ثكنات الجيش والأمن.

وهزّت الشارع العراقي أخيراً، معلومات عن قتل جندي عراقي بقطع رأسه غربي البلاد (يوم الأربعاء الماضي)، قرب الحدود مع سورية، وذلك قبل ساعات من هجمات وقعت في كركوك وصلاح الدين راح ضحيتها مواطنون وأفراد أمن، بينما سُجّل اختطاف آخرين في كمين لـ«داعش» قرب مخمور جنوبي الموصل. وسرت تسريبات عن مطالبة «داعش» بفدية عن عدد من المخطوفين، تبلغ 100 ألف دولار عن الشخص الواحد، ما يؤشر إلى عودة فاعلة وقوية للخلايا الإرهابية. وإزاء ذلك، لا تجد السلطات العراقية غير تأكيد مواصلة العمليات الأمنية والعسكرية، مع العلم أن تلك العمليات حقّقت نجاحاً، وأدّت إلى مقتل إرهابيين واعتقال آخرين خلال الأسابيع الماضية. ووفقاً لمراقبين، لا يزال عناصر التنظيم يعتمدون على ما اصطلح على تسميتها بـ«الذئاب المنفردة»، في تنفيذ هجماتهم، من خلال الاعتماد على المتاح لديهم من الأسلحة والمعدات. إذ ينفرد كل خمسة عناصر من التنظيم في تنفيذ هجوم، إما على نقطة تفتيش تابعة لأحد أفرع القوات العراقية، أو منازل لمزارعين للسطو عليها واغتنام أموالهم، أو أبراج لنقل الطاقة كما حصل خلال الشهرين الماضيين. وتراجعت نسبياً الهجمات على أبراج نقل الطاقة، بعد حملة أمنية أمر بها رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي.

وهاجم مسلحون من «داعش»، يوم الخميس الماضي، نقطة تفتيش للشرطة الاتحادية في قضاء داقوق جنوبي محافظة كركوك، شمالي العراق، ما أدى إلى إلحاق الضرر في إحدى الكاميرات الحرارية، من دون تسجيل وقوع إصابات. قبلها، شنّ عناصر «داعش» هجوماً في قضاء الدبس بكركوك أيضاً، وقتلوا ابن مختار قرية شحل. وسبق ذلك هجوم إرهابي على منطقة الطبعات في محافظات الأنبار، أسفر عن مقتل ثلاثة جنود عراقيين.

في السياق، قال المتحدث باسم قيادة العمليات العراقية المشتركة، اللواء تحسين الخفاجي، في اتصال مع «العربي الجديد»، إن «داعش لم ينتهِ، حتى بعد تحرير القوات العراقية جميع مناطق البلاد التي كانت سقطت في يد التنظيم، وهو ما تتفق عليه جميع القيادات العسكرية العليا في البلاد»، لافتاً إلى أن «أسباب الهجمات التي تحدث في بعض المناطق مختلفة، منها أن عناصر التنظيم معظمهم مطلوبون للقضاء، بالتالي فهم يعرفون مصيرهم الحتمي، لذلك فهم لا يتراجعون عن أفعالهم». وأكد أن «معظم الخلايا الإرهابية انتهت، وما بقي يحتاج إلى مواصلة العمليات الأمنية والعسكرية النوعية الاستباقية، لمنع بقاء داعش في العراق، والضغط المستمر على الحواضن الراعية والمتعاطفة مع الإرهابيين». وأوضح الخفاجي أن «غالبية الخلايا الإرهابية تتواجد في بعض مناطق محافظة ديالى، وفي جنوب غربي مدينة كركوك، وفي شمالي صلاح الدين، وجنوب غربي الموصل، بالإضافة إلى بعض المناطق الوعرة والصحراوية والنائية، ومعظم أفرادها يتخفون بصيغة مزارعين ورعاة أغنام»، معتبراً أن «التنظيم يمرّ حالياً بأسوأ مراحله، بعدما بات بلا إمكانيات، ومن تبقّوا من عناصره هم أعداد قليلة، تسعى القوات العراقية إلى إنهاء وجودهم».

يقوم عناصر «داعش» بحرف آليات زراعية وحقول (الأناضول)

> لا يزال عناصر التنظيم يعتمدون على «الذئاب المنفردة»

من جهته، أشار عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي، بدر الزيادي، إلى أن «جميع الأبحاث الأمنية الميدانية الأخيرة تؤكد استمرار نشاطات بسيطة لداعش في العراق وسورية، وفي بعض دول المنطقة». وفي العراق، اعتبر الزيادي في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «على الرغم من العمليات الإرهابية التي ينفذها عناصر داعش، لا تزال القوات الأمنية هي المسيطرة على أمن المحافظات». وأكد أن «اللجنة الأمنية في البرلمان، تدعو وتطالب الحكومة دائماً بتعزيز القدرات الاستخبارية في المناطق المحررة وغيرها من المناطق التي تشهد تواجداً لعناصر الإرهاب، لأن هذه الجهود هي التي تقلل من النشاط الإرهابي، لا سيما أن عناصر التنظيم ينغمسون غالباً في البساتين بصفة مزارعين أو رعاة أغنام، لذلك لا بد من تمكين أهالي المناطق المحررة استخبارياً من أجل الحصول على معلومات عن الإرهابيين المحليين».

أما القيادي في «الحشد الشعبي» (محور الشمال)، علي الحسيني، فأشار إلى أن «الهجمات التي ينفذها عناصر داعش في مناطقنا (المدن المحرّرة)، تكون عادة في قرى بعيدة عن مراكز المدن، ويستغل عناصر التنظيم بعض الثغرات الأمنية لتنفيذ عملياتهم، التي عادة ما تكون عبر أسلوب اضرب واهرب، أو عبر القنّاصين، أو من خلال زراعة الألغام والعبوات الناسفة». وأكد الحسيني، لـ«العربي الجديد»، أن «التنظيم يعتمد حالياً على عناصر جوالة، وهي مجموعات متنقلة بين القرى والبساتين لتنفيذ عمليات إرهابية»، مشدداً على أن «القوات العراقية تعمل حالياً على وأد معظم الخطط الإرهابية، من خلال حرب العصابات التي تمارسها، إضافة إلى الطيران الحربي العراقي الذي يواصل معالجة بعض الأهداف في المناطق الوعرة». وأوضح أن «قوات الأمن تتعامل حالياً مع داعش، عبر الكمائن، لإنهاء خطره في المناطق الشمالية والغربية»، مشدداً على أن الخطط العسكرية والأمنية الجديدة «نجحت بشكل كبير، وقد اتضح ذلك من خلال التراجع الكبير في عمليات استهداف أبراج الطاقة».

وتعليقاً على ذلك، لفت الخبير العراقي أحمد الشريفي، إلى أن «العراق يواصل ملاحقة عناصر التنظيم الإرهابي، والقوات العراقية تحقق نتائج ممتازة في ردع العناصر المسلحة التي لا تزال تعمل على التخريب الاقتصادي وعمليات الاستنزاف لمقدرات البلاد، وهي بحاجة إلى دعم مستمر من قبل الحكومة، إضافة إلى دعم دولي لإنهاء الخطر الذي يُهدد عموم دول المنطقة». وأوضح الشريفي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «داعش لا يزال يعتمد على أسلوب المبادرات المنفردة، للإيقاع بالقوات العراقية عبر الهجمات المباغتة والاستباقية على نقاط التفتيش في بعض المناطق النائية، إضافة إلى ضرب أبراج الطاقة وتخريب المحاصيل الزراعية، من دون المواجهة الحقيقية مع قوات الأمن العراقي، لأن من تبقّوا من عناصره يعملون بأسلوب الذئاب المنفردة، وقد تحوّلت مهامهم إلى ضرب الأمن ومصالح الناس، بعدما فقد التنظيم إمكانية الاستيلاء على المدن».